

Distr.: General
25 June 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد

فيينا، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٢ (أ) '١٤' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥، المعنون "متابعة إعلان مرآكش بشأن منع الفساد"،
والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعه المعقود
في آب/أغسطس ٢٠١٣: الممارسات الجيدة والمبادرات المتخذة
في مجال منع الفساد - مناقشة مواضيعية بشأن ولايات هيئة أو هيئات
مكافحة الفساد المتعلقة بالمنع (المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد)

ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد المتعلقة بالمنع (المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٤/٥،
المعنون "متابعة إعلان مرآكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي
المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد عمله في إسداء المشورة إليه ومساعدته في تنفيذ الولاية
المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة
المؤتمر السادسة.

* CAC/COSP/WG.4/2014/1.



٢- وفي ذلك القرار نفسه، قرّر المؤتمر أن يواصل الفريق العامل اتباع خطة العمل المتعددة السنوات للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، وأن يتناول من ثَمَّ، في اجتماعه الخامس، الموضوعين التاليين:

- (أ) ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد المتعلقة بالمنع (المادة ٦ من الاتفاقية)؛
- (ب) التدابير التشريعية والإدارية للقطاع العام، بما في ذلك تدابير لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخابات المناصب العمومية، وحيثما انطبق الحال، تمويل الأحزاب السياسية (المادتان ٥ و٧ من الاتفاقية).

٣- وقد أعدت هذه المذكرة، وفقاً لطلب المؤتمر، بناءً على المعلومات ذات الصلة بالموضوع الأول، أي ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد المتعلقة بالمنع (المادة ٦)، التي قدّمتها الدول استجابةً إلى المذكرة الشفوية الموجهة من الأمين العام في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، والمذكرة الشفوية التنبهية الموجهة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤^(١) وحتى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تم تلقي ردود مقدّمة من الدول الـ ٢٩ التالية: الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وألمانيا والبرازيل والبوسنة والهرسك وتونس والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا والدايمرك وسلوفينيا والسلفادور وسيراليون وصربيا والصين وعمان وفرنسا ودولة فلسطين وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وقطر والكويت وليتوانيا ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تناولت جميع الردود المقدّمة المتلقاة من الدول الأطراف موضوع ولايات هيئات مكافحة الفساد فيما يتعلق بالمنع، وهي مضمّنة في هذا التقرير.

٤- وبالاتفاق مع البلدان المعنية، أُتيحَت النصوص الكاملة للردود المقدّمة، في الموقع الشبكي الخاص بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وسوف تُدرج أيضاً في الموقع الشبكي المواضيع الخاص بالفريق العامل، الذي استحدثته الأمانة.

٥- ووفقاً للقرار ٤/٥، التمسَت الأمانة أيضاً مُدخلات من القطاع الخاص فيما يتعلق بالموضوعين قيد النظر في الاجتماع الحالي للفريق العامل. واستجابةً إلى رسالة مؤرّخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، عمّمتها الأمانة، تم تلقي ثلاثة ردود مقدّمة من هيئات من القطاع

(١) يُقدّم في مذكرة منفصلة من الأمانة (CAC/COSP/WG.4/2014/3) بيان بالممارسات الجيدة في المجال المتعلق بتدابير القطاع العام التشريعية والإدارية، بما في ذلك تدابير تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخابات المناصب العمومية، وحيثما انطبق الحال، تمويل الأحزاب السياسية، في سياق المادتين ٥ و٧ من الاتفاقية.

الخاص. ومع أن تلك الردود المقدّمة ليست ذات صلة مباشرة بالموضوع الرئيسي المتناول في هذا التقرير، فقد ضُمَّت في المذكرة CAC/COSP/WG.4/2014/3.

ثانياً- تحليل الردود المقدّمة من الدول الأطراف والموقعة ألف- معلومات أساسية

٦- يرتب الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد طائفةً واسعةً من المتطلّبات على الدول الأطراف فيما يتعلق بمنع الفساد، كما يركّز، في أحكامه الافتتاحية، على ضرورة قيام الدول بتعزيز التنسيق والاتساق في وضع وتنفيذ تدابير داخلية في هذا الخصوص.

٧- وتتطلّب المادة ٥ من الاتفاقية من كلِّ من الدول الأطراف أن تقوم، وفقاً للمبادئ القانونية لنظمها القانونية، "بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسّقة لمكافحة الفساد، تعزّز مشاركة المجتمع وتجسّد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة".

٨- وبمقتضى المادة ٦ من الاتفاقية، يُتطلّب من الدول أن تكفل إيجاد إطار مؤسسي مناسب لتفعيل التنسيق والتقييم الدوري للتدابير الرامية إلى منع الفساد اللازمة بمقتضى المادة ٥. وعلى نحو أكثر تحديداً، يُتطلّب من كلِّ من الدول الأطراف أن تكفل، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، "وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد، بوسائل مثل: (أ) تنفيذ السياسات المشار إليها في المادة ٥ من هذه الاتفاقية، والإشراف على تنفيذ تلك السياسات وتنسيقه، عند الاقتضاء؛ (ب) زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها".

٩- كما تتطلّب الفقرة ٢ من المادة ٦ من كلِّ دولة طرف أن تقوم بمنح الهيئة أو الهيئات المسؤولة عن تنفيذ سياسات منع الفساد ما يلزم من الاستقلالية، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، لتمكين تلك الهيئة أو الهيئات من الاضطلاع بوظائفها بفعالية وبمناى عن أي تأثير لا مسوّغ له. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف أن توفر لتلك الهيئات ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين، وكذلك ما قد يحتاج إليه هؤلاء الموظفون من تدريب للاضطلاع بوظائفهم.

١٠- وتتعلق المادة ٣٦ من الاتفاقية بإنشاء هيئات متخصصة في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون، وتتطلب من الدول الأطراف مرةً ثانيةً أن تكفل منح تلك الهيئة أو الهيئات ما يلزم من الاستقلالية لكي تستطيع أداء وظائفها بفعالية ودون أي تأثير لا مسوّغ له. وفي حين يركّز هذا التقرير على دور هيئات مكافحة الفساد في ميدان المنع، فإنّ عدداً

من الدول قد اختار إنشاء مؤسسات ذات ولاية مزدوجة في جانبي التدابير الوقائية وإنفاذ القانون. وبغية تبيان المعلومات المقدمة من الدول الأطراف تماماً، يتناول هذا التقرير ولايات هذه الهيئات المزدوجة الولاية وكيفية أدائها لوظائفها.

١١- وتسلم المادة ٦ من الاتفاقية بأنّ التّين المؤسسية التي تُقيمها الدول الأطراف فيما يتعلق بمنع الفساد من شأنها أن تعتمد على السياق القانوني والحوكَمي المعين الخاص بكل دولة منها. وعلى نحو أكثر تحديداً، لا تشترط المادة ٦ إنشاء هيئة واحدة فقط لمكافحة الفساد تُدمج فيها كل الولايات المتعلقة بمنع الفساد، بل إنّ المادة ٦ تشترط عموماً على الدول الأطراف أن تكفل أن يكون توزيع المسؤولية عن تنفيذ السياسات العامة واضح التخصص، وأن يكون التنسيق بين المؤسسات المسؤولة المختلفة فعالاً.

١٢- والمعلومات المتلقاة مسبقاً قبل انعقاد اجتماع الفريق العامل تبين بوضوح أنّ دمج جميع التدابير ذات الصلة بالمنع في مؤسسة واحدة كثيراً ما يكون غير ممكن عملياً. ذلك أنه حتى في البلدان التي لديها هيئات متخصصة في مكافحة الفساد راسخة منذ عهد طويل، يُلاحظ أنّ هناك عدداً من التدابير المبيّنة في إطار الفصل الثاني من الاتفاقية لن يندرج ضمن مضمار هيئة من هذا القبيل. وكمثال على ذلك، فإنّ السياسات التي تُنفذ وفقاً للمادة ١١، بشأن التدابير ذات الصلة بأجهزة القضاء والادعاء العام، كثيراً ما تختم بالضرورة أن تتولى إدارتها هيئات متخصصة، من قبيل مجلس قضائي مثلاً، ولن تندرج ضمن مضمار هيئة لمكافحة الفساد.

١٣- غير أنّ ثمة عدداً متزايداً من الدول الأطراف تبين فعالية النهج الذي يُتبع في إنشاء هيئة مركزية تؤدي مهمة جهة وصل محورية بشأن وضع وتنفيذ ورصد سياسات عامة مُصمّمة لأغراض منع الفساد. وقد تبدى ذلك الاتجاه في وضع إعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، الذي يوصي باتّباع ١٦ مبدأً رئيسياً، بما في ذلك إقرار ولايات واضحة، وأمان الولاية المسندة، والاستقلال الذاتي المالي. وقد أحاط مؤتمر الدول الأطراف علماً بإعلان جاكرتا في قراره ٤/٥.

١٤- وتقدّم هذه المذكرة تأملات بشأن المتطلبات الأساسية الواردة في صميم المادة ٦ من الاتفاقية، وتقييم التجارب الناجحة والتحديات المواجهة التي أشارت إليها الدول في ردودها.

باء- بنية ووظائف هيئات مكافحة الفساد الوقائية

الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد المسندة إليها ولاية ذات صلة بمنع الفساد بصفة رئيسية

١٥- أنشأ عدد من الدول، ومنها جمهورية كوريا وفرنسا والمغرب، هيئات لمكافحة الفساد ذات ولايات وقائية محضة. وتلك الأنواع من الهيئات مسؤولة بصفة رئيسية عن تعزيز الاتساق بين جميع الهيئات الحكومية المعنية باتخاذ القرارات فيما يتصل بمنع الفساد، من خلال إرساء قاعدة معرفية سليمة بخصوص اتجاهات الفساد ومن خلال توفير الدعم المباشر للأجهزة الحكومية في وضع وتنفيذ التشريعات والممارسات ذات الصلة بالموضوع، على حدّ سواء. كما إنّ الأنشطة التدريبية والتثقيفية تشكل أيضاً جزءاً جوهرياً من الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.

١٦- وفي فرنسا، أنشئت الدائرة المركزية لمنع الفساد في عام ١٩٩٣ باعتبارها هيئة مشتركة بين الوزارات تتبع لسلطة وزارة العدل، ويرأسها أحد كبار أعضاء الهيئة القضائية.

١٧- وتُطابق المسؤوليات الأساسية المنوطة بالدائرة المركزية مسؤوليات عدد من سائر هيئات منع الفساد التي تركز على المنع، مع الحرص بشدّة على جمع ونشر المعلومات عن مدى انتشار حالات الفساد وعلى إشراك طائفة عريضة من أصحاب المصلحة المعنيين في مجال الإصلاحات المناهضة للفساد، وتشمل المسؤوليات الرئيسية جمع وتحليل المعلومات اللازمة لكشف ومنع أفعال الفساد، وإسداء المشورة إلى طائفة واسعة من الوزارات الحكومية والسلطات المحلية وسائر الهيئات العمومية فيما يخص تدابير منع الفساد؛ وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية من أجل القطاعين العام والخاص، والعمل مع أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، وخصوصاً الجامعات ومؤسسات الدراسات العليا، فيما يتعلق بالتثقيف الخاص بمكافحة الفساد.

١٨- وفي المغرب، أنشئت الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في عام ٢٠٠٧ التي تتبع لسلطة الوزير الأول. والهيئة المركزية مسؤولة عن مهام التنسيق والإشراف والتنفيذ والتقييم الخاصة بسياسات الوقاية من الفساد وإذكاء وعي الجمهور العام في هذا الصدد. وهي تقدّم مقترحات للحكومة الوطنية بشأن المبادئ الرئيسية التي ينبغي العناية بها في إطار الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد.

١٩- وإضافة إلى ذلك، فإنّ الهيئة المركزية مسؤولة أيضاً عن تنسيق إجراءات العمل بين هيئات الإدارة العمومية ذات الصلة فيما يتعلق بالوقاية من الفساد. وقد دخلت في علاقات

شراكة مع طائفة عريضة من الوزارات الحكومية، يجري في إطارها زيادة التشراك في المعلومات، وإنجاز الدراسات القطاعية عن الفساد. كما إنَّ الهيئة المركزية، من خلال تمثُّلها للدور الذي يؤديه كثير من الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد، مكلفة أيضاً ضمن ولايتها بتلقي تقارير الإبلاغ عن أفعال الفساد المزعومة وإحالة تلك التقارير إلى السلطات القضائية.

٢٠- غير أنَّ المغرب ذكر أنَّ الهيئة المركزية حدّدت معوقات معينة بشأن مقدرتها على الوفاء بتلك المهام، تُعزى على وجه الخصوص إلى إطار العمل التشريعي الذي تعمل في سياقها، الذي لم يوفّر، وفقاً لرأي الهيئة المركزية، الوضوح الكافي فيما يخص الوظائف المنوطة بها ولا يمنحها سوى استقلال إداري ومالي محدود.

٢١- وتبعاً لذلك، ذكر المغرب أنَّ ثمة عدم وضوح بخصوص دور الهيئة المركزية في مجالات التنسيق والإشراف والتقييم بشأن التنفيذ على مستوى جميع السياسات الحكومية المعنية بالوقاية من الفساد ومنعه. وكان من ضمن التحديات المعيّنة في هذا الصدد عدم قدرة الهيئة المركزية على الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، من جرّاء استنكاف الهيئات الحكومية الأخرى عن التشراك الطوعي في المعلومات.

٢٢- وسلّط المغرب الضوء أيضاً على أنَّ الهيئة المركزية أثارت دواعي قلق بخصوص ولايتها المحدودة فيما يتعلق بتلقي التبليغات عن أفعال الفساد المزعومة. وعلى وجه التحديد، ذكرت الهيئة المركزية أنه في حين كان مطلوباً منها أن تتصرف بصفتها هيئة مركزية بشأن تلقي تلك المزاعم، كان لنقصان صلاحيتها فيما يتعلق بالمتابعة أو التحريات الأولية لتلك المزاعم تأثير سلبي أضعف مقدرتها على كفاءة اتخاذ إجراءات العمل اللازمة من قِبل سلطات إنفاذ القانون المعنية. ولمواجهة تلك التحديات، اقترحت الهيئة المركزية قانوناً جديداً يهدف إلى توسيع نطاق اختصاصات المؤسسة وتوضيحها، وتعزيز استقلالها الذاتي المالي، ومنح صلاحيات تحقيقية للموظفين الرسميين العاملين لديها من أجل القيام بمتابعة التقارير المتلقاة من أفراد الجمهور العام.

٢٣- وسلّطت جمهورية كوريا الضوء على أنَّ اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية تؤدي عملها أيضاً باعتبارها مركزاً محورياً لوضع سياسة مكافحة الفساد وتنسيقها فيما بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية على حدّ سواء. وفي حين أنَّ الولاية المسندة إلى اللجنة وقائية في طبيعتها في المقام الأول، فإنها تشمل أيضاً طائفة واسعة من المسؤوليات ذات الصلة بإدارة الشؤون الإدارية العمومية.

٢٤- ومن ضمن جوانب تلك المهمة أن اللجنة تؤدي دوراً استباقياً في الاضطلاع بعملية تقييم النزاهة لدى الهيئات العمومية من أجل استبانة مخاطر الفساد الرئيسية. وتضطلع أيضاً بطائفة واسعة من الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك تلقي ومعالجة التقارير عن حالات الفساد المشتبه فيها، وإدارة شؤون مدونة قواعد سلوك الموظفين العموميين، وتوفير التدريب على ممارسات النزاهة ومكافحة الفساد، وكفالة الحماية للأشخاص المبلغين.

٢٥- وخلافاً لكثير من هيئات منع الفساد، يتسع نطاق الولاية المسندة إلى اللجنة ليشمل الاستماع للشكاوى والطعون الرسمية المقدمة من المواطنين بخصوص القرارات التي تتخذها الهيئات العمومية. وحينما يتم تلقي التماسات الطعن الرسمية، يمكن للجنة أن تتخذ قرارات ملزمة قانوناً لإلغاء الممارسات المعنية أو القرار المعني، وكذلك في بعض الظروف لإصدار أمر إلى الهيئة المعنية باتخاذ تدابير تصحيحية.

٢٦- وذكرت جمهورية كوريا أن إدماج الوظائف الثلاث الخاصة بمنع الفساد ومعالجة الشكاوى والاستماع للطعون الإدارية يشتمل على ترابط منطقي، لأن تلك المجالات من العمل كلها تتعلق بأداء الموظفين العموميين واجباتهم على نحو غير قانوني أو غير منصف. ورأت جمهورية كوريا أنه من خلال الجمع بين تلك المهام في ولايتها أقيم ارتباط واضح من أجل الجمهور العام بين حماية حقوق الناس بصفتهم مواطنين ومكافحة الفساد. كما إن ذلك الجمع بين المسؤوليات أدى أيضاً إلى ارتفاع مستويات الوعي لدى الجمهور العام بأن اللجنة هي المؤسسة الرئيسية فيما يتعلق بمسائل الإدارة العمومية.

الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد ذات الولاية الوقائية والتحقيقية المزدوجة

٢٧- ذكرت دول أطراف، ومن ضمنها الأرجنتين وإكوادور وسلوفينيا وسيراليون وصربيا، أنها أنشأت هيئات متخصصة في مكافحة الفساد وأسندت إليها ولايات مزدوجة بشأن تنفيذ وتنسيق السياسات الوقائية والتحقيق في جرائم الفساد المزعومة على حدٍ سواء، وفقاً للمادتين ٦ و٣٦ من الاتفاقية.

٢٨- وفي الأرجنتين، تشمل الولاية المسندة لمكتب مكافحة الفساد وضع البرامج الخاصة بمنع الفساد وتنفيذها وتقييمها، وتلقي مزاعم الفساد والتحقيق فيها. ولكن صلاحياته التحقيقية مقصورة على استكمال التحقيقات الأولية بشأن الموظف الرسمي أو المؤسسة المعنية فيما يتعلق بمزاعم الفساد المقدمة. ولا يحتاج المكتب إلى أي سلطة إضافية لكي يقوم بالتحقيقات الأولية، التي يمكنه بعد إجرائها أن يقدم الوقائع ذات الصلة إلى المحاكم إذا ما

توصّل إلى اعتقاد بارتكاب جريمة في هذا الصدد. وإذا ما اختلست ممتلكات تابعة للدولة نتيجة للأفعال التي يجري التحقيق فيها، فإنّ المكتب يستطيع أيضاً أن يتصرّف بصفته طرفاً في الإجراءات القضائية.

٢٩- وعلى نحو مماثل، في إكوادور، أُسندت إلى المجلس المعني بالمشاركة المدنية وبالرقابة العمومية، إضافةً إلى ولايته الواسعة بشأن الوقاية وإشراك المواطنين، صلاحيات بخصوص التحقيق في تقارير الإبلاغ عن أفعال أو حالات تقصير أفضت إلى فساد أو أثرت في مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية. وعقب استكمال عملية التحقيق، يستطيع المكتب أن يصدر تقريراً يبيّن فيه الأدلة الإثباتية بشأن تبعة المسؤولية الجنائية، وأن يصوغ توصيات بشأن الإجراء القانوني الذي ينبغي اتخاذه. وعلى غرار مكتب مكافحة الفساد في الأرجنتين، يستطيع هذا المجلس أن يتصرّف بصفته طرفاً في الإجراءات القضائية التي تنشأ نتيجة لتحقيقاته، وإضافة إلى ذلك، فإنه يستطيع، عندما يتم إثبات جرم جنائي، أن يتخذ إجراءات من أجل مصادرة الممتلكات المتحصّل عليها نتيجة لأنشطة فاسدة.

٣٠- وأشار عدد من الدول إلى أنّها وسّعت مؤخراً نطاق ولايات هيئات منع الفساد، أو أنّها تنظر في موضوع توسيعها حالياً، لكي تشمل مسؤوليات التحقيق وإنفاذ القانون. وتلك هي الحالة في سلوفينيا، حيث نص قانون النزاهة ومنع الفساد لعام ٢٠١٠ على إجراء توسيع كبير في الولاية المسندة إلى لجنة منع الفساد فيما يتعلق بالتحقيقات. وفي سياق الإطار التشريعي الجديد، اكتسبت اللجنة صلاحيات واسعة تخولها طلب تقديم المستندات المالية وغيرها من الوثائق اللازمة، واستجواب الموظفين العموميين والمسؤولين الرسميين، وإجراء تحقيقات إدارية، والإيعاز إلى أجهزة إنفاذ القانون، ومنها مثلاً أجهزة إدارة شؤون الضرائب، بجمع المعلومات والأدلة الإثباتية الإضافية، وفرض جزاءات نقدية.

٣١- وعلى نحو مماثل، ذكر عدد من الدول أنّ إدارة نُظّم إعلانات الموجودات المالية، وإنفاذ العقوبات بشأن عدم الامتثال للقوانين في هذا الخصوص، هما جانبان أضيفا مؤخراً إلى مهام ولايات هيئات منع الفساد القائمة فيها؛ غير أنّ هناك دواعي قلق لدى بعض الدول من أنّ تلك المسؤوليات الإضافية لا تتكافأ مع الموارد اللازمة للقيام بتلك المهام الوظيفية بفعالية. وعلى سبيل المثال، ذكرت سلوفينيا في ردّها أنه فيما يخص إدارة وإنفاذ نُظّم إعلانات الموجودات المالية على الخط الحاسوبي المباشر بشأن ١٠ ٠٠٠ موظف عمومي، فإنّ ميزانية اللجنة المخصصة لهذا الغرض لا تتجاوز ٤٤ ٠٠٠ يورو، وليس لديها سوى موظف واحد متفرّغ لهذا العمل. وكذلك لم يتم تخصيص موارد مالية إضافية من أجل تعهد السجل الجديد الخاص بأفراد جماعات الضغط.

الهيئات المسؤولة بصفة رئيسية عن التنسيق بين الأجهزة الحكومية في مجال منع الفساد

٣٢- يتجسّد تنوُّع التدابير المشمولة في الفصل الثاني من الاتفاقية فيما أبلغ عنه عدد من البلدان، بما فيها الاتحاد الروسي وألمانيا والبرازيل والبوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية وليتوانيا، من أنّ الولايات والمسؤوليات المسندة فيما يتعلق بمنع الفساد وزّعت فيما بين طائفة واسعة من المؤسسات. وحيثما وُجدت هذه الحالة، كثيراً ما يُكفّل التنسيق فيما بين تلك المؤسسات بإنشاء فريق عامل أو هيئة وزارية رفيعة المستوى لتولي المسؤولية عن الاتساق في تنفيذ التدابير.

٣٣- وفي هذا الصدد، ذكر الاتحاد الروسي أنه تم إنشاء مجلس لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٨ يتبع لسلطة رئيس الاتحاد الروسي. وكُلّف المجلس بمهام صوغ مقترحات بشأن سياسة مكافحة الفساد لتقديمها إلى رئيس الاتحاد، وتنسيق أنشطة السلطات الاتحادية والمحلية والبلدية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الفساد، ورصد تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الفساد.

٣٤- وسلّط بعض الدول الضوء على التحدّيات التي تُواجه بشأن مقدرة اللجان التنسيقية الرفيعة المستوى على القيام على نحو فعال بوظائف الرقابة والتنسيق للسياسة العامة المتبعة. وتلك هي حالة الجمهورية التشيكية حيث إنّ اللجنة الحكومية لمكافحة الفساد، المؤلّفة من وزراء من طائفة واسعة من الإدارات الحكومية، ومنهم وزراء الداخلية والعدل والمالية والدفاع والنقل والشؤون الخارجية، قد أنشئت لغرض التنسيق في تنفيذ سياسة مكافحة الفساد، ولكنها لم تجتمع فعلاً أثناء عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، فقد جرى التنسيق في أداء المهام الضرورية الناشئة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بدلاً من ذلك على مستوى تقني.

٣٥- وذكرت الجمهورية التشيكية، في ردّها، أنه من جراء عدم فعالية اللجنة يجري الآن القيام بخطوات لتعديل شكلها وبنيتها من الناحية التنظيمية، بما في ذلك بتوسيع عضويتها لكي تشمل هيئات مهنية وأكاديمية ومنظمات من المجتمع المدني.

٣٦- وفي ألمانيا، أنشئت شبكة من أشخاص مكلفين بمهام الاتصال، وذلك لكفالة الاتساق في جهود مكافحة الفساد عبر هيئات الحكومة الاتحادية. وبمقتضى التوجيه الإداري الحكومي الخاص بمنع الفساد في الإدارة الاتحادية، عُيّن شخص للاتصال به بشأن منع الفساد في جميع الهيئات الاتحادية وكُلّف بطائفة من المهام، ومنها إسداء المشورة لإدارة الهيئة المعنية وسائر موظفيها بشأن المسائل ذات الصلة بمنع الفساد، وتقديم المساعدة في مجال التدريب على ممارسات النزاهة ومكافحة الفساد، ورصد وتقييم مخاطر الفساد في الهيئات التي يتبعون لها.

٣٧- وفي بعض الدول، ذُكر أنه في حين أنشئت هيئات متخصصة في مكافحة الفساد ذات ولايات مدججة تجمع عدة جوانب من أجل الفساد والتحقيق في حالاته، كان من اللازم اتخاذ المزيد من التدابير بغية كفالة التنسيق بين تلك الهيئات. وأشار، في نيجيريا، إلى تحديات محددة فيما يتعلق بالتنسيق بين عدد من الهيئات المتخصصة، بما في ذلك اللجنة المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة وسائر الجرائم ذات الصلة، واللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية، والمكتب المسؤول عن مدونة قواعد السلوك. وفي مواجهة تلك التحديات أنشئت آلية تنسيق جديدة في شكل فريق عمل مشترك بين الهيئات، يعقد اجتماعات منتظمة لرؤساء مختلف الهيئات المتخصصة.

جيم- دور الهيئات الوقائية في تنفيذ سياسات مكافحة الفساد الوقائية والإشراف عليها وتنسيقها

٣٨- في معرض تبيان مقتضيات الفقرة الفرعية ١ (أ) من المادة ٦ من الاتفاقية، قدّمت دول أطراف مجموعة واسعة من الأمثلة التي تبين كيف مُنحت هيئات التنسيق المركزية صلاحيات للاضطلاع على نحو فعال بمهام الرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بسياسات مكافحة الفساد. وسلّطت أكثرية الدول الضوء على وجه الخصوص على دور تلك الهيئات في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

دور هيئات مكافحة الفساد في تنسيق تنفيذ سياسات منع الفساد والإشراف عليه

٣٩- أبرزت أكثرية الدول الأطراف، ومنها الأرجنتين وإكوادور والبوسنة والهرسك والصين وليتوانيا والمكسيك، دور هيئات مكافحة الفساد في قيامها بمهمة الهيئة التنسيقية الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات منع الفساد عبر جميع مجالات عمل الحكومات الوطنية.

٤٠- فبنت صربيا الدور المركزي لهيئة مكافحة الفساد التابعة لها في تقديم المساعدة والقيام بالتنسيق لأعمال أكثر من ٤٠٠٠ مؤسسة عمومية فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الخطط الوطنية المعنية بالنزاهة. وقد نشرت الهيئة مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ خطط النزاهة الوطنية، التي صُممت من أجل المواءمة بين الخطط الوطنية التي أعدتها المؤسسات الوطنية المعنية، وذلك بتحديد الجداول الزمنية والطرائق الخاصة بإعدادها، وبنية تنظيمها وآليات رصدها وتنفيذها.

٤١- وعلاوة على ذلك، وضعت الهيئة ٦٩ مثلاً نموذجياً على خطط النزاهة في شكل تطبيقات حاسوبية في موقع شبكي، تلائم الاحتياجات المحددة الخاصة بمختلف أنواع

المؤسسات العمومية. وقامت أيضاً بتوفير التدريب المتخصص، حيث تدرّب قرابة ٣٩٥٠ ممثلاً للمؤسسات التابعة للدولة في عام ٢٠١٢. وأُبلغ عن نظام مشابه أنشئ في سلوفينيا.

٤٢- وفي جمهورية كوريا، وضعت اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ سياسات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على أساس سنوي بغية دعم التنسيق فيما بين الهيئات الحكومية. وعُقدت اجتماعات سنوية لإيصال مضمون المبادئ التوجيهية إلى المفتشين وهيئات الحكومة المركزية وأجهزة الحكومات المحلية والمؤسسات التعليمية، وذلك لتحسين الاتساق والشمول في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتتضمن المبادئ التوجيهية أولويات السياسة الوطنية لمكافحة الفساد خلال السنة المقبلة، وأفضل الممارسات في التنفيذ من جانب الإدارات الحكومية، ولحمة إجمالية عن مستوى التنفيذ لدى كل هيئة عمومية في السنة السابقة.

٤٣- ودعماً للتنسيق والاتساق فيما يخص الأنشطة التشريعية لدى المؤسسات الوطنية، بيّن عددٌ من الدول، ومنها سلوفينيا وصربيا وليتوانيا، دورَ هيئاتها المسؤولة عن منع الفساد في رصد مشاريع التشريعات. فذكرت ليتوانيا أنّ دائرة التحقيقات الخاصة تجري عمليات تدقيق لمشاريع التشريعات من أجل استبانة تأثيرها المحتمل في نطاق جرائم الفساد، وكفالة مراعاة المسؤولين عن اتخاذ القرارات في المؤسسات المعنية للمخاطر المحتملة الخاصة بالنزاهة والفساد. وقد قُدّم هذا الدعم في صياغة مشاريع التشريعات إلى قطاعات دوائر الرعاية الصحية والمشتريات العمومية ونوادي القمار ودوائر الإسكان الاجتماعي والطاقة في عام ٢٠١٣.

٤٤- وأبرز بعض الدول الأعضاء أيضاً انتداب ممثلين لهيئات مكافحة الفساد الوقائية إلى هيئات حكومية أخرى بغية تعزيز التنسيق بين سياسات وممارسات الإدارات وبين الأهداف الشاملة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ففي نيجيريا، أنشأت اللجنة المستقلة المعنية بممارسات الفساد وسائر الجرائم ذات الصلة ٣٤٨ وحدة لرصد مكافحة الفساد والشفافية لكي تقوم بمهام جهات وصل محورية في الوزارات والإدارات وسائر الهيئات الوطنية. وتُعنى تلك الوحدات بالاتساق بين إجراءات العمل الحكومية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتقدّم هذه الوحدات إلى اللجنة المذكورة تقارير عن الأنشطة ذات الصلة لدى الكيانات الحكومية التي تعمل فيها.

٤٥- غير أنّ نيجيريا ذكرت أنّ ذلك البرنامج واجه تحديات هامة، بما فيها عدائية الإدارات والهيئات المضيفة لتلك الوحدات تجاه حضور الوحدات وعملها. ونتيجة لذلك، عانى أفراد

الوحدات من سوء المعاملة، بما في ذلك الإزعاج ونقل المسؤوليات المهنية على نحو لا مسوغ له، والتوقيف عن العمل، وكذلك الفصل من العمل، في عدد محدود من الحالات.

٤٦- وفي مبادرة مشاهمة، أنشأت سيراليون لجاناً لإدارة شؤون النزاهة في فرادى الإدارات الحكومية باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد. وحتى هذا التاريخ، أنشأ ما نسبته ٨٠ في المائة تقريباً من الهيئات الحكومية الوطنية و ١٠٠ في المائة من المجالس المحلية لجاناً من هذا القبيل، وأسندت إليها ولاية بشأن تنفيذ إجراءات العمل الموصى بها ضمن الاستراتيجية الوطنية التي توجد فيها تلك اللجان.

٤٧- وذكرت الصين أيضاً ما تبذله من جهود من أجل زيادة حضور ممثلي هيئة منع الفساد على أرض الواقع الميداني لكي يقوموا بالأنشطة الرقابية فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية الوطنية. وفي هذا الصدد، ذكرت الصين أن خطة العمل المعتمدة حديثاً للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ وفرت نظاماً محسناً لإجراء عمليات التفتيش في الهيئات الحكومية المركزية منها والمحلية، مع زيادة التركيز على مسائل مكافحة الفساد وتعزيز الإشراف على التنظيمات القيادية والحزبية وأعضائها على جميع المستويات. وقد أُجري عدد من عمليات التفتيش المحددة الأهداف في عام ٢٠١٣ بشأن مسائل تتعلق بالرشوة وغيرها من أشكال الفساد، وكذلك مجالات الإخلال المحتملة بالأنظمة فيما يخص الانضباط المسلكي لدى الموظفين والمؤسسات.

٤٨- وأكد عدد من الدول الأطراف على الدور الذي يمكن أن تؤديه الجهات من خارج القطاع العام، بما فيها منظمات المجتمع المدني، في دعم هيئات منع الفساد في ما تضطلع به من أنشطة إشرافية وتنسيقية. وسلّطت سيراليون الضوء خصوصاً على أن استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد تُرصد بواسطة تحالف يضم جماعات رصد تنتمي إلى المجتمع المدني، وأن هذا التحالف يقدم رأياً مستقلاً بشأن تنفيذ الاستراتيجية، إضافة إلى جهود الرصد التي تضطلع بها الهيئة المركزية لمكافحة الفساد. وذكرت سيراليون أن إشراك الجهات من خارج القطاع العام في رصد عملية مكافحة وتقييمها قد زاد من ثقة الجمهور العام بالعمل الذي تضطلع به الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

دور هيئات مكافحة الفساد في تقييم تنفيذ سياسات منع الفساد والإبلاغ عنه

٤٩- سلّطت عدّة دول أطراف، ومنها الأرجنتين وإكوادور وجمهورية كوريا وسيراليون وسلوفينيا والولايات المتحدة، الضوء على دور هيئات منع الفساد في الإبلاغ العلني عن فعالية السياسات الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أكّدت دول على ضرورة كفاءة

إصدار تقارير الإبلاغ بانتظام من أجل تعزيز مساءلة المؤسسات العمومية وكفالة المواظبة على إعلام الجمهور العام عن مسار التقدم في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية في هذا المضمار.

٥٠ - وذكرت الأرجنتين أن مكتب مكافحة الفساد في البلد مكلف بإصدار مجموعة متنوعة من الوثائق المختلفة من ضمن متطلبات الإبلاغ المنوطة به، بما في ذلك تقرير يُقدّم إلى وزارة العدل عن كل عملية تحقيق يجريها، وتقرير عمومي كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المسندة إليه، وتقرير سنوي يتضمن توصيات بشأن إصلاح أنشطة المكتب وإدارته. ويوزّع المكتب أيضاً نشرةً رقميةً حاسوبيةً شهريةً تقدّم معلومات محدّثة عن عمله على قائمة بريدية تعميمية تشمل أكثر من ١٠٠٠ شخص، بمن في ذلك صحفيون ومنظمات من المجتمع المدني وموظفون عموميون.

٥١ - وأشار بعض الدول إلى الجهود المبذولة لإصدار تقارير تقييم على مدى زمني أطول تتيح المجال للتفكير في التحدّيات والنجاحات الكبرى التي ظهرت للعيان أثناء عدد من سنوات الجهود الرامية إلى منع الفساد. وفي هذا الصدد، ذكرت إكوادور أن التقرير الذي أصدرته لجنة الرقابة المدنية على الفساد، وعنوانه "عقد من منع الفساد ومكافحته (١٩٩٧-٢٠٠٧)"، حدّد عدة تحديّات رئيسية تتعلق بفعالية الجهود الوطنية الرامية إلى منع الفساد، بما في ذلك ضرورة تعزيز التنسيق فيما بين الهيئات. وقد عُولجت تلك التحدّيات في نهاية المطاف في الدستور الجديد الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨.

٥٢ - وسلّطت دولٌ كثيرة، ومنها الأرجنتين والبوسنة والهرسك وصربيا وسلوفينيا والولايات المتحدة، الضوء على استخدامها منصّات حاسوبية مباشرة لنشر وتعميم نتائج عمليات تقييم تنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أبلغت الولايات المتحدة بأن نتائج عمليات الاستعراض المباشرة في الموقع للبرامج المعنية بالأخلاقيات لدى الهيئات، التي أجراها مكتب الأخلاقيات الحكومية في الولايات المتحدة، قد أُتيحت للجمهور العام في الموقع الشبكي الخاص بالمكتب (www.oge.gov).

٥٣ - وفي حين أبرزت دول كثيرة أهمية تعزيز قدرة هيئات منع الفساد على القيام بعمل تقييمي تحليلي فيما يخص تأثير تدابير مكافحة الفساد، انصبّ التركيز على ضرورة إدراج أهداف وأنشطة واضحة قابلة للقياس في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد، بغية التمكين من تنفيذ تدابير الرصد. وفي هذا الصدد، ذكرت البوسنة والهرسك أن هيئة مكافحة الفساد المركزية لديها تعمل مع فرادى المؤسسات على وضع

خطط عمل متخصصة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على نطاق أوسع، مما أتاح المجال للاضطلاع بعملية تقييم أكثر فعالية، بالتعاون مع فرادى الوزارات المعنية.

دال- التدابير الرامية إلى منح سلطات منع الفساد ما يلزم من الاستقلالية والموارد والموظفين لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها بفعالية

٥٤- تسليمًا بأهمية مبدأ الاستقلالية، المشار إليه في الفقرة ٢ من المادة ٦ من الاتفاقية، سلّطت دولٌ الضوء على جملة متنوعة من التدابير التي استُحدثت من أجل حماية سلطات منع الفساد من أي تأثير لا مسوّغ له. واشتملت تلك التدابير على الحماية القانونية من خلال آليات تشريعية ودستورية، ووضع إجراءات شفافة ومستقلة تُتبع في تعيين العاملين، واستحداث تدابير لتوفير الاستقلال الذاتي المالي لتلك السلطات.

دعم الاستقلالية من خلال الآليات الدستورية والتشريعية

٥٥- أكّد عدد من الدول، ومنها الاتحاد الروسي والأرجنتين وإكوادور والبرازيل وجمهورية كوريا وفرنسا وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين، على أن الصكوك القانونية المعتمدة لإنشاء هيئات منع الفساد التابعة لها قد وُضعت بقصد كفالة الاستقلالية المؤسسية والوظيفية لتلك الهيئات. وفي عدد صغير من الدول، ومنها إكوادور وتونس، نص الدستور على إنشاء السلطة المسؤولة عن منع الفساد بغية تعزيز استقلاليتها بالنسبة إلى سائر فروع الحكومة.

٥٦- وذكرت إكوادور، في هذا الصدد، أن الفصل الخامس من دستورها يبيّن بتفصيل أدوار ومسؤوليات السلطات الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد، ومنها المجلس المعني بالمشاركة المدنية والرقابة العمومية، ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان ومكتب المراقب المالي العام، حيث تنص المادة ٢٠٤ على "أن يكون لهذه الهيئات وضع قانوني واستقلال من حيث الإدارة والمالية والميزانية والتنظيم". وكذلك تنص المادة ٢٠٥ من الدستور على أن يمنح ممثلو هذه الهيئات الحصانة من الملاحقة القضائية بشأن أي تصرف يقومون به في سياق ممارستهم وظائفهم الرسمية.

٥٧- وعلى نحو مماثل، ذكرت تونس أنه بمقتضى المادة ١٣ من الدستور المعتمد حديثاً، تُنشأ هيئة للحكومة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية التامة.

٥٨- وفي البرازيل، هناك اثنتان من السلطات الثلاث الرئيسية المسؤولة عن وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد، وهما مكتب النائب العام والمحكمة الاتحادية للحسابات، لهما استقلالهما الذاتي الذي يكفله الدستور. غير أن البرازيل ذكرت أنه على الرغم من الحماية الممنوحة بموجب أحكام دستورية وتشريعية، جرت مؤخراً محاولات لعرقلة أعمال هذه الهيئات من خلال إدخال تعديلات تشريعية وإجراء تخفيض في ميزانياتها. وذكرت البرازيل أيضاً أن هذه الهيئات استطاعت أن تقاوم تلك المحاولات وذلك في الأكثر بفضل ضغوط جماعات المجتمع المدني.

دعم الاستقلالية من خلال إجراءات التوظيف الشفافة والمنصفة

٥٩- ما عدا أحكام الحماية التشريعية والدستورية، أكد عدد من الدول الأطراف على أن استحداث تدابير لزيادة الشفافية في حوكمة هيئات منع الفساد أدّى إلى دعم الاستقلال الذاتي والاستقلالية في العمل لدى هذه الهيئات.

٦٠- ففي جمهورية كوريا، استُحدثت طرائق مختلفة في تعيين المفوضين المسؤولين عن حوكمة اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية، وذلك للتقليل من الفرص التي قد تتيح ممارسة تأثير لا مسوّغ له على عضويتها. وفي حين يعيّن رئيس الجمهورية رئيس اللجنة ونوابه، بناءً على توصية رئيس الوزراء، تعيّن الجمعية الوطنية ثلاثة من المفوضين غير الدائمين، ويُعيّن ثلاثة بناءً على توصية رئيس الجهاز القضائي، ويُعيّن اثنان بناءً على توصية من منظمات المجتمع المدني.

٦١- وفي عام ٢٠١٠، أدخلت سلوفينيا تعديلات على إجراءات التعيين المطبّقة على تعيين كبار الموظفين المسؤولين في لجنة منع الفساد، وذلك لتعزيز استقلاليتها. وبمقتضى هذه العملية، جرى التدقيق في أوضاع رئيس المفوضين ونائبين له في اللجنة وأجريت لهم مقابلة مع لجنة انتقاء، تضم ممثلاً من كل من الحكومة والجمعية الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية والمجلس القضائي المستقل والمجلس المستقل للموظفين الرسميين. وقُدّمت توصيات بشأن المرشحين إلى رئيس الجمهورية، الذي عيّن رسمياً المرشح المختار. وعلى غرار جمهورية كوريا، تفرض قيود صارمة على نقل كبار الموظفين الرسميين، ولا يجوز تسريحهم من الخدمة إلا بأمر من الرئيس، إما بناءً على اقتراحه وإما بناءً على اقتراح البرلمان، عندما يكون المفوض قد تصرف على نحو ينتهك أحكام الدستور أو القانون.

- ٦٢ - وفي إكوادور، يتم اختيار الموظفين الرسميين في المجلس المعني بالمشاركة المدنية والرقابة العمومية من بين مرشحين تقترح أسماءهم منظمات المجتمع المدني وكذلك الجمهور العام. وتنص المادة ٢٠٧ من الدستور على أن ينظم عملية الاختيار المجلس الانتخابي الوطني، الذي عليه أن يجري عملية امتحان تنافسي على أساس الجدارة تخضع للرقابة من جانب المواطنين.
- ٦٣ - وأكدت دولٌ كثيرة، ومنها تونس وجمهورية كوريا ودولة فلسطين وسلوفينيا والمغرب ونيجيريا، أهمية الأمان في تولي المنصب بالنسبة إلى أعضاء هيئات منع الفساد في حماية الاستقلالية. وفي هذا الصدد، سلّطت دولٌ الضوء على أن التعيينات المحددة الأجل، لمدة تتراوح بين خمس سنوات وتسع سنوات، تبعاً للدولة المعنية، وفرض قيود شديدة على الظروف التي يجوز خلالها نقل الموظفين الرسميين من مناصبهم، قد اعتُبر من التدابير الفعالة.

دعم الاستقلالية من خلال توفير الموارد المالية الكافية

- ٦٤ - أبرزت دولٌ الصلة الرئيسية بين التمويل الكافي لهيئات منع الفساد ومقدرتها على التصرف باستقلالية. وفي حين أبلغ بعض الدول عن تخصيص موارد هامة لهذه الهيئات، فإن أكثرية الدول ذكرت الضغوط المالية التي تواجهها هذه الهيئات حالياً.
- ٦٥ - وفيما يتعلق بالتحديات التي سلّط الضوء عليها عددٌ من الدول، ومنها البرازيل وسيراليون وصربيا وفرنسا والمغرب ونيجيريا، بخصوص مدى كفاية الموارد المالية المقدمة إلى هيئات منع الفساد، ذكرت سلوفينيا أن مقدرتها لجنة منع الفساد على الوفاء بالولاية المسندة إليها قد تعرّضت للعرقلة من جراء القيود الشديدة من حيث توفير التمويل والموظفين. فذكرت سلوفينيا أن هذه التحديات قد أصبحت أشدّ وطأةً من جراء ما اقتضته التعديلات التي أُجريت مؤخراً على تشريعات مكافحة الفساد من توسيع لنطاق ولاية اللجنة وصلاحياتها، لكي تشمل ممارسة الضغوط للتأثير، وتنازع المصالح، وإعلانات الموجودات المالية. وفي حين أنشئت آليات قانونية لضمان استقلال اللجنة الذاتي في توزيع مواردها المالية والبشرية وأولوياتها، فقد أُبلغ بأن نقصان الدعم المالي الإجمالي ترّتب عليه تأثير ضار خطير الشأن في مقدرتها اللجنة على الوفاء بالولاية المسندة إليها.
- ٦٦ - وذكرت سلوفينيا علاوةً على ذلك أن دواعي القلق بشأن استقلالية اللجنة، وذلك جزئياً من جراء القيود المالية التي تُفرض على عملها، قد أدّت إلى استقالة اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وعقب ذلك، أصدرت اللجنة نداءً إلى الحكومة وإلى البرلمان، تُجمل فيه ١٥ بنداً ملموساً بخصوص إجراءات العمل التي يمكن اتخاذها لزيادة فعاليتها واستقلالياتها.

٦٧- وحددت نيجيريا أيضاً قيوداً مالية باعتبارها عاملاً معوّقاً خطيراً الشأن يحول دون أداء هيئات منع الفساد ووظائفها بفعالية، وذكرت أنه يجري النظر في تغيير إجراءات التمويل المتبعة بشأن هذه الهيئات، وذلك للحدّ من اعتمادها على الفرع التنفيذي من الحكومة. وسلّط الضوء على زيادة وعي الجمهور، وذلك خصوصاً باعتباره تدبيراً ضرورياً، وإن يكن عالي التكلفة نسبياً، يمكن أن يكون محفوفاً بالمخاطر من جراء عدم كفاية التمويل اللازم.

٦٨- وأبلغت صربيا بأنه بغية تنفيذ الأنشطة اللازمة وفقاً للولاية المسندة إلى هيئة مكافحة الفساد، واصلت الهيئة التعويل على دعم جهات مانحة خارجية. وذكرت فرنسا أنه في حين تستفيد الدائرة المركزية لمنع الفساد مما تتمتع به من استقلال ذاتي وظيفي جدير بالاعتبار، فإنّ الدائرة لا تتمتع بالاستقلالية المالية، لأنّ ميزانيتها ومواردها تأتي من وزارة العدل، التي تؤدي الدائرة عملها تحت سلطتها.

٦٩- وسلّط عددٌ من الدول الضوء على الآليات التشريعية التي أنشئت من أجل دعم الاستقلال الذاتي المالي لهيئات منع الفساد. وفي هذا الصدد، ذكرت الكويت أنها أسندت صلاحيات من وزارة المالية إلى رئيس هيئة مكافحة الفساد بغية تزويدها بالصلاحيات القانونية لتقرير ميزانيتها على نحو مستقل.

هاء- دور هيئات منع الفساد في زيادة المعارف المتعلقة بمنع الفساد وتعميمها

٧٠- وفقاً للفقرة الفرعية ١ (ب) من المادة ٦ من الاتفاقية، سلّطت دول أطراف الضوء على طائفة واسعة من الأساليب التي تتبعها هيئاتها المعنية بمنع الفساد لإذكاء وعي الجمهور العام بشأن مدى انتشار الفساد فيها، وبشأن التدابير التي تتخذها الحكومات الوطنية لمكافحة.

٧١- وتشمل التدابير المشتركة التي استشهدت بها دولٌ في هذا الصدد جمع وتحليل البيانات عن اتجاهات الفساد، وإشراك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وهيئات غير حكومية أخرى في محاربة الفساد، والقيام بحملات توعية وتدريب، ضمن فروع الحكومة وفي أوساط الجمهور العام على نحو أوسع. وفي الاضطلاع بهذه الأنشطة، تقوم الدول الأطراف أيضاً بتنفيذ التدابير المحددة وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية.

جمع وتحليل ونشر المعلومات عن وجود الفساد ومدى انتشاره

٧٢- في ليتوانيا، أجرت دائرة التحقيقات الخاصة، بالتعاون مع مؤسسات أخرى من القطاعين العام والخاص، دراسةً تحليليةً لمخاطر الفساد في ٢٦ مجالاً مختلفاً من مجالات إدارة الشؤون العمومية، بما في ذلك إجراءات الاشتراء العمومي، وإصدار رخص الإنشاءات وإدارة شؤون الإسكان العمومي، وكيفية تنفيذ إجراءات الإفراج المشروع عن الموقوفين من جانب الموظفين المسؤولين عن السجن. ولدى اختتام كل عملية لتحليل المخاطر، كانت تُنشر علناً الاستنتاجات المستخلصة، إلى جانب تقديم مجموعة من المقترحات بشأن السياسة العامة لمنع الفساد بخصوص مواجهة المخاطر الرئيسية التي حُدِّدت.

٧٣- وعلى نحو مماثل، في صربيا، أجرت هيئة مكافحة الفساد بحثاً تجريبيةً عن النزاهة في هيئات عمومية محددة، استناداً إلى تجارب مستعملي الخدمات في دوائر الرعاية الصحية والحكومات المحلية والقضاء. وعرضت الهيئة المذكورة علناً النتائج المستمدة من بحثها، والتي بيّنت أن السلطات العمومية المعنية عُرضة للممارسات الفاسدة. ودُعيت المؤسسات المختصة إلى النظر في نتائج الدراسة التحليلية والتوصيات المقترنة بها عند القيام بوضع سياسات مكافحة الفساد ذات الصلة بها.

٧٤- وعرض المغرب بإجمال سلسلةً من الدراسات التي أجرتها الهيئة المركزية لمنع الفساد، بالتعاون مع مؤسسة الشفافية الدولية، من أجل استبانة تأثير الفساد في استعداد منشآت القطاع الخاص للعمل والاستثمار في المغرب. وقد كشفت تلك الدراسات أن الأكثرية من منشآت الأعمال التجارية العاملة في المغرب تعتبر الفساد في القطاع العام عقبة خطيرة الشأن في مسار تطوير عملياتها الاستثمارية.

٧٥- وفي نيجيريا، سعت اللجنة المعنية بالممارسات الفاسدة وسائر الجرائم ذات الصلة بها في الآونة الأخيرة، بدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تعزيز قدرتها على الاضطلاع بعمليات تقييم مخاطر الفساد في أوساط إدارة الشؤون العمومية، وذلك من خلال تدريب ٦٩ شخصاً من المعنيين بتقييم مخاطر الفساد. ومنذ استحداث ذلك البرنامج التدريبي، تم إنجاز ٢٥ دراسة تقييمية لمخاطر الفساد في مختلف هيئات القطاع العام.

إشراك الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام في منع الفساد

٧٦- بيّن عدد من الدول، ومنها الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وجمهورية كوريا وفرنسا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) والمكسيك والمملكة العربية السعودية ونيجيريا، كيف أن

أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين قد أُشركوا مباشرةً في العمل الذي تضطلع به هيئات منع الفساد.

٧٧- وأبلغت إكوادور بأنه عقب صدور تقرير أعدته اللجنة المعنية بالرقابة المدنية على الفساد، سلّط فيه الضوء على ضرورة إشراك المجتمع المدني بقدر أكبر في منع الفساد، استُحدثت طائفة واسعة من الآليات لتيسير مشاركة الجمهور العام في وضع وتنفيذ تدابير مكافحة الفساد. واشتملت تلك التدابير على إشراك الجمهور العام مباشرةً في أنشطة الرصد والإشراف، بما في ذلك لجان رصد الانتخابات ولجان المواطنين الرقابية، وتعزيز الآليات التشاركية على المستوى المحلي.

٧٨- وفي البرازيل، اضطلع مكتب المراقب المالي العام بعددٍ من الأنشطة التي تهدف إلى الحفز على المشاركة والرقابة من جانب المجتمع في مكافحة الفساد. وكان من المبادرات الرئيسية في هذا الصدد عقد المؤتمر الوطني الأول بشأن الشفافية والرقابة العمومية، الذي جرى في برازيليا في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد شارك قرابة ١٥٠.٠٠٠ مواطن في المرحلة التحضيرية، التي جرت في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢، حيث مثّلهم ٢٠٠ مندوب في الاجتماع الوطني.

٧٩- وفي فرنسا، بذلت الدائرة المركزية لمنع الفساد جهوداً من أجل إشراك السلطات المحلية وهيئات الإدارة العمومية الإقليمية في وضع وتنفيذ السياسة العامة لمكافحة الفساد. وقد أنشئ فريق عامل مخصّص لإتاحة المجال لأصحاب المصلحة من المناطق المختلفة في فرنسا لتقديم وجهات نظرهم إلى الدائرة المركزية عن مخاطر الفساد الرئيسية في الإدارات المحلية وللمناقشة التدابير الملموسة الداعمة لجهود منع الفساد في المناطق.

٨٠- وأكدت دول أطراف كثيرة الجهود الهامة التي بذلتها لإشراك المنظمات المعنية بالأطفال والشباب في الجهود الوطنية الخاصة بمنع الفساد وإذكاء الوعي في أوساطها. وفي هذا الصدد، ذكرت جمهورية فنزويلا البوليفارية أنها منذ عام ٢٠٠٣ أخذت تنفذ برنامجاً عنوانه "المراقب المالي يذهب إلى المدرسة"، طُلب فيه إلى تلاميذ المدارس أن يقوموا بممارسة الرقابة المالية والإشراف على الإدارة الصحيحة للموارد المدرسية. وذلك البرنامج، الذي شارك فيه ٤٧٢ ١٢ طالباً وطالبةً من ١٠٤١ مدرسة في ٢٣ ولاية إقليمية مختلفة، كان مفيداً للطلبة من حيث أنه سلط الضوء على مخاطر الفساد الموجودة داخل المدارس وكيفية التصدي لتلك المخاطر.

٨١- وعلى نحو مماثل، ذكرت نيجيريا أنها أقرت عدداً من التدابير لإشراك الأطفال مباشرةً في جهود منع الفساد. وقد تعاونت اللجنة المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة وسائر الجرائم ذات الصلة مع المجلس الوطني لتطوير التعليم والبحث على إعداد مبادرة بشأن "منهاج دراسي وطني خاص بالقيم" تهدف إلى إدراج الأخلاقيات والقيم الرئيسية الخاصة بمكافحة الفساد في صلب نظام التعليم الوطني. وقد أُدمج المنهاج الدراسي في المواضيع المدرسية المقررة في جميع مستويات التعليم؛ والعمل يسير قدماً لتوسيع نطاق المنهاج الدراسي ليشمل المدارس والجامعات المتعددة العلوم التقنية. وتشمل التدابير الإضافية استحداث ٣٠٠ نادٍ من "نوادي مكافحة الفساد" في المدارس الثانوية، مما يوفر منتدىً يستطيع فيه الطلبة التباحث في موضوع تأثير الفساد في نيجيريا.

٨٢- وأبلغت نيجيريا بأن اللجنة المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة وسائر الجرائم ذات الصلة سعت أيضاً إلى إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين، وذلك بإنشاء الهيئة الوطنية للمتطوعين في مكافحة الفساد، التي تضم قرابة ١٢ ٠٠٠ عضو، وتحالفاً وطنياً لمكافحة الفساد، يتكون من أكثر من ٣٥٠ منظمة من المجتمع المدني.

٨٣- وفي فرنسا، طوّرت أيضاً الدائرة المركزية لمنع الفساد علاقات عمل قوية مع مؤسسات التعليم العالي في البلد، بما في ذلك مع هيئات التدريب المهني للعاملين في الشرطة وغيرهم من موظفي الخدمة العمومية.

٨٤- وفي المكسيك، سعت أيضاً الوحدة المعنية بالشفافية والتعاون الدولي إلى إشراك مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية، بما يشمل إصلاحات لمكافحة الفساد. وفي إطار البرنامج الخاص بالحكومة المتجاوبة والحديثة، استُحدثت قنوات اتصال جديدة في عام ٢٠١٣ لإتاحة المجال لأصحاب المصلحة الخارجيين لإيصال وجهات نظرهم إلى الإدارة العمومية الاتحادية. وأدخلت ممارسات بشأن مشاركة المواطنين ضمن ٢١٠ مؤسسات من القطاع الخاص، لم تكن تتوافر لها في السابق آليات لتسهيل إشراك الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في هذا الصدد.

٨٥- وسلّط عدد من الدول الضوء على غرف التجارة وغيرها من المنظمات المهنية باعتبارها أطرافاً شريكاً فعالةً في انخراط كيانات القطاع الخاص في جهود منع الفساد. وفي هذا الصدد، ذكرت المملكة العربية السعودية أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، في إطار دورها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، عملت على المشاركة مع ممثلي أوساط الصناعة في إعداد برامج تدريبية تهدف إلى توعية رجال الأعمال والعاملين في التجارة

بأخطار الفساد. وطلبت الهيئة أيضاً إلى غرف التجارة تقديم مقترحات بشأن الأساليب الفعالة في التنظيم الرقابي في القطاع المالي وقطاع الأعمال التجارية.

أنشطة التدريب والتوعية بشأن منع الفساد

٨٦- في كثير من الدول، قامت هيئات منع الفساد أيضاً بمهمة المؤسسة المركزية المسؤولة عن إعداد وتنفيذ حملات توعية إعلامية بخصوص مخاطر الفساد وتأثيره. وسلطت دول أطراف الضوء على طائفة واسعة من الآليات التي تستخدمها هذه الهيئات لإيصال المعلومات عن سياسات مكافحة الفساد إلى الجمهور.

٨٧- ومنذ عام ٢٠٠٨، تنفذ وزارة الشؤون العمومية في البرازيل حملةً سنويةً عنونها "ماذا عليك أن تفعل بشأن الفساد؟"، بموضوع محوري مختلف في كل سنة. وتستخدم هيئات منع الفساد أدوات وسائط التواصل الاجتماعي الإعلامي، مع استخدام الشبكات الاجتماعية بالاتصال الحاسوبي المباشر باعتبارها قنوات اتصال رئيسية في حملة التوعية التي قام بها مكتب المراقب المالي العام وعنوانها "أفعال الفساد الصغيرة: قولوا لا"، بهدف إذكاء الوعي لدى الجمهور العام البرازيلي بأن الأفعال غير الأخلاقية الصغيرة النطاق لها تأثير خطير الشأن يمس بسمعة الموظفين العموميين.

٨٨- وعرضت ليتوانيا بإجمال جهوداً مشابهةً تبذلها هيئة منع الفساد التابعة لها، وهي دائرة التحقيقات الخاصة، من أجل القيام بحملة توعية عمومية ترمي إلى تشجيع الجمهور العام على عدم التسامح مع الفساد وتوعيته بكيفية الإبلاغ عن أفعال الفساد المشتبه فيها. وقد استخدمت الحملة طائفة متنوعة من قنوات الاتصال التقليدية لإيصال رسالتها الأساسية، بما في ذلك بث الإعلانات على الشاشات الخارجية وفي شبكات التلفزة الوطنية، ووضع لصائق توجيهية على وسائل النقل العمومية تشجع على الإبلاغ عن الفساد، ووضع لصائق توجيهية على سيارات الشرطة تحذر من رشو موظفي الشرطة، وتنظيم مسابقة للرسم والمقالات للطلبة، وعقد جلسات أسئلة وأجوبة بالاتصال الحاسوبي المباشر، أدارها موظفون من دائرة التحقيقات الخاصة على بوابة حاسوبية جديدة على شبكة الإنترنت. وأبلغت الدائرة بأن عدد الأشخاص الذين تقدموا بتقارير إبلاغ عن أفعال فساد مزعومة ازدادت بنسبة ٢٩ في المائة نتيجة لذلك.

٨٩- وأكد عدد كبير من الدول على ضرورة تسخير منصات الاتصالات الحاسوبية الحديثة، ومنها مثلاً شبكات وسائل التواصل الاجتماعي الإعلامي من أجل التواصل على نحو أفضل مع الجمهور العام بشأن أنشطة منع الفساد. وفي الولايات المتحدة، فتح مكتب

الأخلاقيات الحكومية حساباً رسمياً على "تويتر" (@officegovethics) من أجل زيادة إبراز برنامج أخلاقيات الفرع التنفيذي من الحكومة. وعلى نحو مماثل، في جمهورية كوريا، استُحدثت مدونة بالاتصال الحاسوبي المباشر بغية تعزيز عمل اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبالحقوق المدنية؛ وتتضمن المدونة معلومات بيانية وأنشطة تعليمية من أجل الأطفال. وحتى هذا التاريخ، بلغ إجمالي عدد الأفراد من مستخدمي المدونة ٤,٣٩ ملايين.

٩٠- وفي فرنسا، قامت الدائرة المركزية لمنع الفساد بخطوات لإذكاء الوعي لدى هيئات القطاع الخاص وتوفير التدريب لها بشأن منع الفساد. وفي إطار هذه الأنشطة، تعمل الدائرة المركزية مع ممثلي القطاع الخاص على وضع مسودة مدونة للقواعد الأخلاقية، وتعميم نُظمٍ لأخلاقيات الإنذار المبكر، من أجل كشف مخاطر الفساد الرئيسية قبل وقوعها. وبغية زيادة عدد أفراد الجمهور الذين يتم الوصول إليهم من خلال هذه الأنشطة، نُظمت جلسات تدريبية بالتعاون مع المؤسسات الشريكة الرئيسية، ومنها مثلاً غرفة التجارة، والاتحاد العام لمنشآت الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والوزارات الحكومية المعنية.

٩١- وعلى نحو مماثل، في المكسيك، بذلت هيئات منع الفساد جهوداً لتقديم دورات تدريب وأنشطة توعية لممثلي القطاع الخاص. وفي إطار مشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تلقى التدريب أكثر من ٥٠٠ ممثل من هيئات كبرى من القطاع الخاص على أدوات منع الفساد الرئيسية وبشأن مبادرات عالمية، مثل مبادرة الأمم المتحدة للاتفاق العالمي.

٩٢- وفي بعض الدول، أُسندت المسؤولية عن توفير التدريب على مكافحة الفساد إلى مؤسسة تعليمية متخصصة منفصلة. ففي جمهورية كوريا، أنشئت مؤسسة التدريب على مكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقدمت سلسلة من دورات التدريب المتخصصة في مكافحة الفساد للموظفين العموميين وللموظفين خارج إطار الإدارة العمومية. وقدم التدريب للموظفين العموميين من مستويات عليا من خلال برنامج تدريبي مباشر على ممارسات النزاهة، كما أُتيحَت دورات تدريبية ومحاضرات بالاتصال الحاسوبي المباشر أيضاً.

٩٣- وفي الأرجنتين، أعدَّ مكتب مكافحة الفساد مبادرةً بشأن التدريب على الأخلاقيات العمومية، كان الهدف منها توفير التدريب عن بُعد للموظفين العموميين بشأن قضايا الأخلاقيات والشفافية. كما أصدر المكتب منشورين مساندين، هما: *Remote Training System in Public Ethics* و *Ethics, Transparency and Fighting Corruption in Public Administration*، وهما متاحان في الموقع الشبكي الخاص بالمكتب (www.anticorrupcion.gov.ar).

واو- التعاون بين هيئات مكافحة الفساد الوقائية

٩٤- سلّطت دولٌ أطراف كثيرة الضوء على سعي هيئات منع الفساد التابعة لها إلى التعاون مع هيئات من ولايات قضائية أخرى بغية التشارك في المعارف وتبادل الممارسات الجيدة، من أجل تعزيز فعالية عملية اتخاذ القرارات بشأن منع الفساد وتنفيذ تلك القرارات. وقد أُقرَّ صراحةً بالحاجة إلى التعاون في هذا الميدان في الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، التي نصّت على أن تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان السلطة أو السلطات التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

٩٥- وقُدِّم عدد من الأمثلة من جانب دول أطراف، ومنها جمهورية كوريا وفرنسا، قدّمت فيها هيئات منع الفساد المساعدة بعضها إلى بعض بغية تعزيز عملية وضع السياسات وتنفيذها.

٩٦- وذكرت فرنسا أن الدائرة المركزية لمنع الفساد تلقت طلبات من عدد من هيئات مكافحة الفساد من ولايات قضائية أخرى لتوفير برامج لها للتدريب على مكافحة الفساد، وأنه تم وضع مذكرات تفاهم بشأن هذا الغرض.

٩٧- ومثالاً على ذلك، أبرزت فرنسا مذكرة التفاهم الموقع عليها في عام ٢٠١١ بين الدائرة المركزية لمنع الفساد والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التابعة للكاميرون، اضطلع بمقتضاها مستشار من الدائرة المركزية ببرنامج تدريبي في ياوندي بشأن أساليب التحقيق في حالات الفساد. ومؤخراً، قدّمت الدائرة المركزية برنامجاً تدريبياً آخر في نيسان/أبريل ٢٠١٤، لموظفين رسميين في دوالا في الكاميرون، عنوانه "الأخلاقيات ومكافحة الفساد في المؤسسات المتعددة الجنسيات".

٩٨- ونظمت الدائرة المركزية أيضاً عدداً من حلقات العمل في عام ٢٠١٣ من أجل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس بشأن إدارة ومعالجة ملفات القضايا. كما نظّم موظفون من الدائرة المركزية حلقة دراسية في أبيجان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل وضع خطة عمل استراتيجية لصالح فرقة مكافحة الفساد، جمعت طائفة من أصحاب المصلحة الوطنيين.

٩٩- وعرضت جمهورية كوريا بإجمال أيضاً سلسلة من الأنشطة التدريبية وغيرها من الأنشطة التي اضطلع بها بالتعاون مع دول أطراف أخرى من أجل التشارك في الدروس المستفادة من تجربتها في تطوير دور وظائف اللجنة المعنية بمكافحة الفساد وبحقوق المدنية. وعلى نحو أكثر تحديداً، عملت اللجنة مع عدد من البلدان، ومنها إندونيسيا وبوتان وتايلند وفيت نام ومنغوليا، من أجل توفير التدريب على المنهجية التي تتبعها اللجنة في إجراء دراسات تقييمية لتأثير ممارسات النزاهة وممارسات الفساد. وقُدِّمت مساعدة تقنية أيضاً إلى السلطات

الإندونيسية بشأن وضع وتنفيذ مدونة قواعد سلوك للموظفين العموميين، وإلى السلطات الفيتنامية بشأن نظام لحماية ومكافحة المبلّغين عن الفساد.

١٠٠- وعلاوةً على ذلك، باشرت اللجنة منذ عام ٢٠١٣ تنظيم دورة تدريبية سنوية لمدة أسبوعين بشأن مكافحة الفساد من أجل الممارسين المهنيين الدوليين في مجال مكافحة الفساد، ضمت مشاركين من باراغواي وبوتسوانا وتايلند وتيمور-ليشتي وجنوب أفريقيا وزمبابوي ورواندا وسنغافورة والفلبين والصين وكمبوديا وليبيريا وماليزيا والمغرب وملاوي ومنغوليا ونيبال ونيجيريا.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٠١- تفيد المعلومات الواردة في هذا التقرير في تبيان الطائفة الواسعة من السبل التي سعت بواسطتها الدول الأطراف إلى الوفاء بمتطلبات المادة ٦ من الاتفاقية بشأن إنشاء هيئات مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ سياسات مكافحة الفساد الوقائية. ويمكن تحديداً مميزات مواضيعية رئيسية بين الهيئات التي تقتصر الولايات المسندة إليها على المنع والهيئات ذات الولايات المزدوجة التي تجمع بين المنع وإنفاذ القانون، وكذلك بين الدول التي تؤدي فيها الهيئات المركزية دوراً محدوداً نسبياً في كفالة التنسيق والاتساق بين مختلف المؤسسات الحكومية، والدول التي تؤدي فيها هذه الهيئات دوراً أكبر من ذلك، ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر، ضمن مناقشاته، في التجارب الناجحة التي قامت بها الدول وفي التحديات التي واجهتها فيما يتعلق بآلياتها المختارة أو نموذجها المختار في تنسيق السياسات وتنفيذها.

١٠٢- ومن المواضيع المحورية الرئيسية الناشئة الأخرى تسارعُ ازدياد عدد الولايات والمسؤوليات التي أخذت تُسند إلى هيئات منع الفساد. وكثيراً ما تكون هذه الهيئات مسؤولة عن القيام بطائفة واسعة للغاية من المهام فيما يتعلق بمجالاتٍ مثل وضع وتنفيذ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين، وإنجاز دراسات واستقصاءات عمومية عن مدى انتشار الفساد وتأثيره، وإذكاء الوعي، ونظم الإعلان عن الموجودات المالية، وقوانين الوصول إلى المعلومات. ومن شأن تنوع وحجم الولايات المسندة إلى هذه الهيئات أن يتسعا أكثر من ذلك عندما تقرر الدول أن تجمع بين وظائف المنع ووظائف التحقيق ضمن مؤسسة واحدة.

١٠٣- وفي حين لا يزال الدمج بين الوظائف وتجميعها في هيئة مركزية اتجاهها سارياً لدى الدول الأطراف، فقد بيّنت بوضوح المعلومات المقدّمة مسبقاً قبل انعقاد الاجتماع الحالي للفريق العامل أنّ إسناد مسؤوليات إضافية يجب أن يكون متوائماً مع تخصيص موارد رئيسية

بشرية ومالية كافية. واستخلاصاً من الأمثلة التي قدّمتها الدول، توجد أدلة تثبت أن العديد من هيئات منع الفساد تعتقد بأن نقصان الموارد اللازمة يعرقل على نحو شديد مقدرتها على القيام بعملها بفعالية. وعلى ضوء ذلك، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في التأكيد على أهمية توفير الدول ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين لإتاحة المجال لسلطات منع الفساد للاضطلاع بوظائفها على نحو فعال، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٦ من الاتفاقية.

١٠٤- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أيضاً أن ينظر، ضمن مناقشاته، في الكيفية التي يتسنى بها لسلطات منع الفساد الوقائية أن تتعاون على أفضل نحو للتشارك في أفضل الممارسات وللاضطلاع بالتدريب المشترك، فتتساند بذلك معاً بشأن وضع سياسات مكافحة الفساد الوقائية وتنفيذها وتنسيقها على نحو فعّال. وتبيّن الأمثلة المقدّمة من جمهورية كوريا وفرنسا ودول أطراف أخرى أنّ التعلّم المتبادل من خلال التعاون جار منذ الآن، ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر في الكيفية التي يتسنى بها لجميع الدول أن تعتمد على تلك الممارسات الجيدة. وانطلاقاً من هذا الإدراك، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يحيط علماً بالقرار ٥/٤، الذي دعا فيه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جميع الدول الأطراف إلى إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة عن تعيين السلطات المختصة التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد، إن لم تكن قد فعلت ذلك حتى الآن، وذلك حسبما تقتضيه المادة ٦ من الاتفاقية.

١٠٥- وأخيراً، لعلّ الفريق العامل يودُّ أن يطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل جهوده في جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية.